خلال فعاليات مؤتمر "ASAR 2023"

اقتصاديون: «الشراكة بين القطاعين» .. ضرورة حتمية لتنويع مصادر الدخل في الكويت

نمر الصباح: توصيات إيجابية لتفعيل المشاريع الاقتصادية

عماد بوخمسين: رؤى حكومية طموحة تحت مظلة هيئتي الاستثمار وتشجيع الاستثمار

البلاد تتمتع بالإمكانات المالية المحفزة والقوانين المصرفية الممتازة

جانب من جلسات المؤتمر

نتطلع إلى جذب كيانات استثمارية كبرى إلى السوق المحلي لتنشيط التنمية

عماد جواد بوخمسين مع ابنته صدّيقة خلال فعاليات المؤتمر

جانب من الحضور

تعوقنا بعض القوانين القديمة وجهود مستمرة لتغييرها بتعاون السلطتين

فيصل صرخوه: مشروعات الشراكة تعكس توجه الدولة نحو الرقابة وتوجيه القطاع الخاص إلى التنفيذ الفعلي

أكد وكيل وزارة النفط الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

وأضاف الشيخ نمر الصباح على هامش مؤتمر أسار 2023 حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية المشاركات في المؤتمرات التي تعزز من تفعيل المشاريع الاقتصادية، خصوصا مع التوصيات والمخرجات الإيجابية التي تنتج عن تلك المؤتمرات.

الفرصة لازالت سانحة

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الأدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بوخمسين القابضة ورئيس تحرير جريدة "النهار" عماد جواد بوخمسين أن الكويت اليوم مستعدة للانفتاح على العالم الخارجي والاستثمارات الواعدة، لكن تعوقنا بعض القوانين القديمة، منوها الي الجهود المستمرة لتغيير تلك القوانين وجعلها مواكبة للتطورات المتلاحقة، مشيراً الى أن مجلس الأمة يسعي حاليا لتعديل وتنقيح بعض القوانين والتشريعات .

وأضاف بو خمسين على هامش المؤتمر، أن أبرز النقاط التي تم مناقشتها وطرحها خلال فعليات الجلسة الأولى تتمثل في أبرز قوانين واستثمارات دول الخليج، وهل السوق الكويتي امن للمستثمر أم لا ؟ وهل يمكن أن تكون الكويت في المستقبل سوق واعد للاستثمارات المحلية والأجنبية، مشيراً إلى أن الكويت تأخرت بعض الشي في هذا المجال، لكن الفرصة لازالت سانحة وممكنة بالعمل الجاد والرغبات الصادقة والتعاون الجماعي .

وبين أن الجلسة تناولت أيضا نجاح الدول الخليجية في تنفيذ مشروعات ضخمة خلال فترة وجيزة، منوها إلى أن بعض المشاركين أكدوا على أن الكويت سوف تستفيد من الطفرة الخليجية، بينما رأى آخرون أن الكويت سوف تخسر من وضعها الاقتصادي الحالي في المنطقة.

وقال بوخمسين إن الكويت سوف تستفيد مستقبلا من الطفرة الاقتصادية بالمنطقة، وستدخل في مجال التطوير والاستثمار بشكل أسرع على غرار ما حدث في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وشدد على أهمية النقاط التي تم مناقشتها في المؤتمر والتي توضح الرؤي الطموحة للجهات الحكومية، خصوصا مع تواجد الهيئة العامة للاستثمار وهيئة تشجيع الاستثمار، وهو ما سوف يساعد على توضيح الرؤية العامة للمستثمرين بالخارج وتسهم في تعريفهم وجذبهم للسوق الكويتي .

وعبر بوخمسين عن أمنياته بدخول شركات وكيانات استثمارية كبرى إلى السوق المحلي، لتساعد في النهوض بالجوانب الاقتصادية والاستثمارية، متمنياً أن يكون 2024 عام انطلاق للطفرة الاقتصادية في الكويت .

ورأى أن القطاع الخاص يتعرض لظلم وتهميش نسبي من قبل الحكومة لعدم وجود دعم و توجيه أو مساندة أو مشاركة فعالة في الجوانب الاقتصادية ذات البعد المستقبلي .

وتمنى بوخمسين ان يخرج المؤتمر ببعض التوصيات والمخرجات ذات البعد الإستراتيجي والمستقبلي، ويعطي نظرة مستقبلية للكويت على انها بلد يتمتع بالامكانيات المالية المحفزة وبالقوانين المصرفية الممتازة، مضيفاً أن القطاع الخاص الكويتي يتمتع بالخبرات الكافية وساهم في تنفيذ مشروعات استثمارية عملاقة خارج نطاق الدولة، متسائلاً لماذا لا يتم توطين الاستثمارات الكويتية بالداخل عبر اصدار القوانين والتشريعات المحفزة ؟

ودلل على وجهة نظره بالطفرة الهائلة في المملكة العربية السعودية وامكانية الاستثمار الناجح فيها وتسهيل الاجراءات، لافتاً إلى أن تأسيس الشركات والكيانات الاقتصادية لا يستغرق سوى أيام في دول الخليج، بالإضافة إلى تسهيلات كبرى في منح الأراضي والتراخيص اللازمة للمشاريع، على عكس الكويت التي يعاني المستثمرين فيها من روتين وبيروقراطية تعود جذورهما لأكثر من 50 عاماً مضت ونتمنى أن تتعدل هذه الأمور.

فرص وظيفية

ومن جانبه لفت الشريك المدير لمكتب أسار الرويح القانونية وشركاه أحمد بركات أن المؤتمر يركز على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي ينظمه قانون الشراكة رقم 116 لسنة 2014 ويهدف إلى إيجاد مصدر دخل آخر بعيد عن الميزانية العامة للدولة ويشارك القطاع الخاص في تلك الفعالية لأنه قادر على إدارة المشاريع بتكاليف أقل وقدرة كبيرة خفض المصروفات وتخفيف الأعباء عن الدولة.

وبين أنه لمشاريع الشراكة أهمية كبيرة ، كونها تخلق فرص عمالة للعمالة الوطنية وتوطين التكنولوجيا وتنوع مصادر الدخل للكويت. والنقطة الأساسية تتركز في أنه يجب أن تكون هناك قناعة لأهمية مشاريع الشراكة في الاقتصاد ، وهو ضرورة حتمية مستقبلية وليست ترفاً أو اختيارية.

وأشار إلى أن هناك تجارب ناجحة في موضوع الشراكة ، مثل مشروع الصليبية لمعالجة الصرف الصحي ومشروع محطة الزور الشمالية ومشروع أم الهيمان لمعالجة الصرف الصحي وهي مشاريع أثبتت نجاحات كبيرة وعلينا أن نبني على قصة النجاح. وبين أن المؤتمر يشارك فيه خبرات عالمية في هذا المجال ، حيث يوجد ممثلين عن هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذلك ممثلين عن شركات حكومية وممثلين عن القطاع الخاص ومتخصصين في مجال PPP وأصحاب الرؤى الاقتصادية العالمية ومنهم ممثل مجلة الايكونومست العالمية صاحبة الرؤى الاقتصادية الحصيفة في الكثير من القضايا.

وقال أن تلك الرؤى الموجودة وما تمتلكه من خبرات اقتصادية وقانونية وتشريعية ، سيكون لها دور في الخروج بتوصيات ونتائج محددة نأمل الأخذ بها على المدى البعيد.

وفي رد منه حول مدى قدرة التشريعات والقوانين في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية للعمل بها ، أوضح كمال أن هناك تطورات إيجابية كبيرة حدثت في مجال التشريعات والقوانين التي تعزز البيئة الاستثمارية من خلال البيئة التشريعية والقانونية.

وقال أن البيئة التشريعية متطورة ومتغيرة ، وبالتالي ما يحدث من تغيرات وتطورات لابد وأن ينعكس على القوانين الموجودة ومنها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي مضى عليه أكثر من 10 سنوات.

وأكد أن هناك توصيات محددة سيتم بلورتها ونشرها للاستفادة منها للمتخصصين ومتخذي القرار في جميع القطاعات.

تكامل اقتصادي

وبدوه قال الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي علي خليل إن هناك تكامل اقتصادي بين دول الخليج في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية والتنموية ، مشيرا الى ان النجاح الذي تحققة اي من دول الخليج يعد نجاحا لدول الخليج بشكل عام .

وأضاف خليل أن الجلسة الاولي للمؤتمر شهدت نقاشا حول المنافسة ونجاح البلدان الخليجة في تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

وأكد أن نجاح المنافسة والتكامل الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية والكويت ،مؤكدا ان اي نجاح تحققة السعودية هو نجاح للكويت ويخلق العديد من الفرص والعكس صحيح ، لافتا الى ان هناك ثروات في دول الخليج تسمح لتنفيذ مشاريع ضخمة بالمنطقة دون منافسة. ونوه أن المؤتمر ناقش نوعية الفرص المتاحة بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مطالبا بضرورة تسريع العملية حتي تتناغم كل الأمور سوياً.

أحمد بركات: الشراكة تخفف العبء عن الميزانية العامة للدولة

وشدد خليل على أن مشاريع الشراكة بين القطاعين تعمل على زيادة نمو الاقتصاد الوطني وتعمل على قيمة مضافة للاقتصاد ، موضحا ان النمو الاقتصادي يعتمد على المهارات الموجودة في كافة الدول الخليجية.

تنويع الدخل

ومن جانبة قال الرئيس التنفيذي لشركة كامكو إنفست فيصل صرخوه، أن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورية جداً في المرحلة الراهنة ، خاصة وأن الاقتصاد الكويتي يرتكز بشكل رئيسي على القطاع العام ويجب تنويع مصادر الدخل وإدخال القطاع الخاص عن طريق عدة طرق من أبرزها مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

وأوضح أن مشروعات الشراكة تعكس توجه الدولة نحو الرقابة وتوجيه القطاع الخاص إلى التنفيذ الفعلي، الأمر الذي يفتح المجال للخروج خارج نطاق الميزانيات نظرا لضرورة التمويل في تلك الحالات.

وأشار إلى أن وحدة الايكونومست أشارت إلى توقعات النمو في الكويت خلال الخمس سنوات القادمة بنسبة 2% ، وهي نسبة ضئيلة جداً، نظراً لموقع الكويت الإستراتيجي وقوة الدينار وعدم استدانه الدولة وتوافر الكفاءات البشرية ونجاح القطاع المالي وهي عوامل تعزز رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وشدد على ضرورة استقطاب الأموال من الداخل والخارج والتطبيق الناجح لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مطالبا بضرورة تسريع العملية حتي تتناغم كل الأمور سوياً.

بهدف تأسيس إطار عمل للكربون في الدولة الأفريقية

«إنرتك» الكويتية وحكومة رواندا توقعان اتفاقية تعاون مشترك

أعلنت "إنرتك"، الشركة المتخصصة في ابتكارات واستثمارات وتطوير الحلول المستدامة ومقرها دولة الكويت، عن توقيع اتفاقية مع حكومة جمهورية رواندا، ضمن أنشطتها في مؤتمر الأطراف للأمم المتحدة بشأن المناخ COP28، وذلك لتأسيس إطار عمل عادل وفعال للكربون في الدولة الأفريقية، وتسريع انتشار الطاقة المتجددة إقليمياً وعالمياً. ووقّع مذكرة التفاهم معالي جان دارك موجاواماريا، وزيرة البيئة في رواندا، ومعالي فنسنت بيروتا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في رواندا، وتيدي موجابو، الرئيس التنفيذي للصندوق الأخضر لرواندا، وعمّار شهاب، الرئيس التنفيذي لمشاريع إنرتك.

وبموجب الاتفاقية، ستزود رواندا الكويت بنوعين من أرصدة الكربون؛ يشتمل الأول على أرصدة الكربون الطبيعية، المملوكة لرواندا والمتاحة للبيع المباشر. أما الثاني فيضم أرصدة الكربون غير القائمة على الطبيعة. وعلى الرغم من أن رواندا لا تتملك هذا النوع الثاني من الأرصدة، إلا أنها مدعومة بالتزام الحكومة بأنها ستكون المشتري الحمائي الأول في سوق الكربون لديها.وتمثل الاتفاقية تقدماً نوعياً في مجال تأسيس هيكل فعال لتسعير الكربون في أفريقيا، وتترجم جهود التعاون المشتركة الهادفة لمواجهة تحدي تغير المناخ وتعزيز انتشار الطاقة المتجددة.

جانب من توقيع الاتفاقية

«طيران الجزيرة»: تسهيلات ائتمانية متجددة بـ16.6 مليون دينار

وقع مجلس إدارة شركة طيران الجزيرة خطاب عرض تسهيلات ائتمانية متجددة مع أحد البنوك المحلية مبلغ 16.59 مليون دينار.

وحسب بيان للبورصة أمس الاثنين، يشمل العرض خطابات ضمان واعتمادات مستدينة تحت الطلب، وحد سحب بنكي على المكشوف؛ وذلك بمعدل فائدة وعمولات تدفع وفقاً للنظم المعمول بها في البنك.

وأوضحت "الجزيرة" أنه لا يوجد أثر مالي جوهري في الوقت الحالي، علماً بأن الجزء المستخدم في تلك التسهيلات يبلغ 12.88 مليون دينار.

وتابعت أنه سوف يظهر أثر الجزء الذي سيتم استخدامه من قيمة التسهيلات تباعاً في البيانات المالية.

وكانت "طيران الجزيرة" قد سجلت في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي صافي ربح بـ13.27 مليون دينار، بانخفاض 36.08% عن مستواه في الفترة المناظرة من العام السابق البالغ 20.76 مليون دينار.